MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة السيد مراجع غيث سليمان بوحليقة
وكيل وزارة المالية
رئيس الوفد الليبي

أمام الإجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الإقتصادي والإجتماعي
مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية،
ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
نيويورك 14 - 15\4\2014

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • E-mail: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
السادة رؤساء الوفود،

يسعدني أن أتحدث في هذا اللقاء الرفيع المستوي الذي يضم اهم الفعاليات الحكومية الدولية، ويسعى الى تيسير تحقيق التنمية المستدامة. وأتوجه بالشكر إليكم، سعادة السفير مارتن ساجيك، على عقد هذا الاجتماع الهام.

وتأتي أهمية هذا الاجتماع لأنه ينعقد في إطار متابعة نتائج مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة، ويسعى الى تمهيد الطريق للاتفاق على جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، ويتزامن مع بداية الاعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيلتئم خلال العامين القادمين.

ولا يفوتني ان اثني على الدور الهام الذى تقوم به منظومة الامم المتحدة ، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تنسيق الجهود الدولية لإيجاد طرق أكثر نجاعة لتمويل التنمية والاستثمار فيها بطريقة متسقة ومنسقة وفعالة. ولا شك ان انشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية لتمويل التنمية المستدامة، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، خطوات هامة لتحقيق ذلك.

السيد الرئيس،

إن تعزيز التنمية المستدامة وفقا لمبادئ ريو + 20، يعد أمراً حيوياً لجميع الدول، وينبغي أن يظل الحق في التنمية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة الأساس الذي تقوم عليه جهود التنمية العالمية الحالية والمستقبلية. كما أن التعاون الدولي الفعال يشكل عاملا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل، ويساعد في الوصول إلى وضع أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 ومن ثم إمكانية تنفيذها بالشكل المناسب.

لقد اظهرت الازمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في عام 2008 وجود خلل في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بسبب غياب التنسيق مع الامم المتحدة،

وبرزت الحاجة لتعزيز دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والمالي الدولي، وقد حان الوقت لكي نستفيد من دروس الأزمة ويتم الأخذ بتوصيات الخبراء الدوليين بشأن عملية إصلاح النظام المالي الدولي، ونقوم بمراجعة هياكل المؤسسات المالية الدولية وطريقة اتخاذ القرارات فيها، وخلق شراكة حقيقية وتنسيق اكبر بين هذه المؤسسات والأمم المتحدة، لتكون اكثر ديمقراطية واكثر استجابة لاحتياجات التنمية، وتحقيق الرفاهية لكل الشعوب، ونتفادي التعرض للأزمات المالية والاقتصادية من جديد.

اننا في حاجة الى العمل على الاتساق والتنسيق بين انشطة كل الأطراف لمواجهه التحديات ودعم التعاون المتعدد الأطراف، والتفاعل المنتظم بين الأمم المتحدة والمجموعات والمؤسسات الأخرى، بما فيها المصرف الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة دول العشرين، التي يتعين عليها العمل بشكل متسق ومتماسك مع الامم المتحدة، باعتبار ذلك من أهم الخطوات في سبيل إصلاح النظام المالي الدولي.

كما يجب تعزيز الجهود لإقامة نظام مالي يعمل على توجيه الاستثمارات نحو التنمية المستدامة، والوصول إلى تقدير الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب معالجة الاختلالات العالمية وتراكم الاحتياطات لدى عدد محدود من الدول، ولعله من المفيد هنا التأكيد على أهمية الايفاء بالالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية في جهود التنمية في البلدان النامية، وإعادة هيكلة الديون السيادية.

إن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يمثلان نهجاً شاملاً للتصدي للتحديات المتزايدة التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا المجال، ولذا فإنه ينبغي تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية، وتعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية، وتنظيم الهجرة الدولية، وتوفير إشراف حكومي على عمليات تمويل التنمية.

كما يجب العمل على زيادة حجم التجارة والاستثمار الدوليين، باعتبارهما محركان هائلان يساهمان في نمو الاقتصاد، وزيادة فرص العمل. وفي هذا الاطار

نؤكد من جديد على أهمية وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية، وتسهيل انضمامها الى منظمة التجارة الدولية، وضرورة الامتناع عن فرض حواجز تجارية، وتدابير حمائية تعيق وصول منتجاتها الى الاسواق الاخرى.

السيد الرئيس،

ان هروب رؤوس الاموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة والملاذات الامنة في بعض الدول الصغيرة، يساهم في ابطاء وتيرة التنمية وتحقيق اهداف الالفية في عدة بلدان، وللاسف فان التشريعات المحلية في عدة بلدان جعلتها ملاذا امنا لتهريب الأموال وغسيل الاموال في شركات وهمية وحسابات سرية، وقد حان الوقت لأن تتعاون جميع الدول في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وايجاد اليات لاعادة الاموال الى بلدانها بطريقة اسهل واسرع.

وشكراً السيد الرئيس.